The Phrase (Kun fayakun) in the Holy Quran: A Syntactic -Semantic Study

Asst. Prof. Murtada Farah Ali Widda
Dhofar University- Sultanate of Oman
mwidaa@du.edu.om

DOI: https://doi.org/10.31973/aj.v1i148.4301

Abstract

The study examines the grammatical characteristics of the expression (Kun fayakun) in the Holy Quran in terms of determining the type of (Kana) and the (Fa) and its position in the syntax. It also seeks to identify its significance through the grammatical guidance tense (Yakun). The study followed the descriptive analytical approach to address the subject, through three axes: defining the phrase (Kun fayakun) in the Holy Quran, nominative case (Yakun) and its significance, and the accusative (Yakun). The most important findings of this study are : (Kana) in this context was complete, whether in the imperative or present tense. One of the most prominent features of this phrase is the fact that it predominates in four places. The occurrence of saying to say, then its restricted it to the five places, and directing the reading of the nominative to be based determining the type of the (Fa) ,some said it was a syndetic and others said it was an appeal , and the general indication for that Allah Almighty tells us about any matter Allah wills, so in Allah work, not the indication the universe stopped at Allah command (Kun) then it is formed and happens, as for directing the reading of the accusative, it is sympathetic with (An yaqul) or an answer (Kun) its indication is that the thing is God's command to the universe, although it is a being in Allah work, but the creatures do not know this universe except in the future. The context in which the composition was mentioned is a context that requires achievement in speech to express it is absolute will, so that was in the shortest phrase (kun fayakun).

Key words: Kun fayakun, Directing reading, Indication, Inception, Syndetic.

تعبير (كن فيكون) في القرآن الكريم (دراسة نحوية دلالية)

أ.م.د. مرتضى فرح علي وداعة (أستاذ مساعد، جامعة ظفار – سلطنة عمان)

(مُلَخَّصُ البَحث)

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الخصائص النحوية لتعبير (كن فيكون) في القرآن الكريم من حيث تحديد نوع كان، والفاء، وموقعه الإعرابي، كما تسعى لمعرفة دلالاته من خلال التوجيه النحوي للقراءات المتباينة للمضارع (يكون)، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة الموضوع من خلال ثلاثة مباحث، هي: التعريف بتعبير (كن فيكون) في القرآن الكريم، ورفع (يكون) ودلالته، ونصب (يكون) ودلالته.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من أبرزها: كان الواردة في هذا التعبير تامة سواء بصيغة الأمر والمضارع، ومن أبرز سمات هذا التعبير تصدره بالفعل (قضى) في أربعة مواضع، ووقوعه مقولا للقول، ثم حصره بإنما في خمسة مواضع. ويكون توجيه قراءة الرفع لـ(ليكون) بناء على تحديد نوع الفاء؛ اذ ذهب البعض إلى أنها عاطفة، والبعض أنها استئنافية، والراجح أنها استئنافية، والدلالة العامة له إن الله تعالى يخبرنا عن أي أمر أراده فهو كائن في عمله، وليس الدلالة: توقف الكون على الأمر منه (كن) ثم يتكوّن ويحدث، أمّا توجيه قراءة النصب فبالعطف على (أن يقول) أو جواب (كن)، ودلالته أنّ الشيء أمره الله بالكون، مع كونه كائن في علمه إلّا أن الخلائق لا تعلم هذا الكون إلا في المستقبل، أي إخبار لا غير. والسياق الذي ورد فيه التركيب سياق يقتضي الإيجاز في الكلام للتعبير عن مطلق إرادته؛ لذلك كان في أخصر عبارة (كن فيكون).

الكلمات المفتاحية: كن فيكون، توجيه القراءة، الدلالة، الاستئناف، العطف.

مقدمة

القرآن الكريم يحوي كثيرا من التعابير المتكررة في أكثر من موضع، وهي ذات خصائص نحوية، ودلالات محددة، ومن بين هذه التعابير "كنْ فيكون"؛ فقد تكرر هذا التعبير ففي القرآن الكريم في ثمانية مواضع. وهذه المواضع الثمانية بعضها مسبوق بالفعل (قضى)، وبعضها غير مسبوق، وبعضها محصور بإنّما، وبعضها غير محصور، وكلها مسبوق بفعل القول في صورة المضارع والماضي. كما أنّ القرّاء اختلفوا في قراءة المضارع (يكون) بين الرفع والنصب، ولكلّ قراءة توجيه تنبني عليه الدلالة المرادة من التعبير.

كل هذه الأمور دفعت الباحث لدراسة هذا التعبير، والوقوف على خصائصه العامة، والنحوية، وما يدل عليه من دلالات.

مشكلة الدراسة: كل ما ذكر من دوافع لدراسة هذا التعبير تجعل الباحث يطرح السؤال التالي:

ما الخصائص النحوية، والدلالات التي يدل عليها تعبير (كن فيكون) في القرآن الكريم؟

وهذا السؤال يمكن تفريعه لعدد من الأسئلة، وهي:

- ما نوع (كان) في هذا التعبير؟
- ما الموقع الإعرابي له؟
- ما نوع الفاء في هذا التعبير؟
- ما توجيه قراءة الرفع لـ(يكون)، وما دلالتها؟
- ما توجيه قراءة النصب لـ(يكون) وما دلالتها؟

ثم يسعى للإجابة عن هذه الأسئلة من خلال العرض والمناقشة والتحليل؛ حيث تشكل الإجابات النتائج المرتجاة من الدراسة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى الوقوف على الخصائص النحوية للتعبير (كن فيكون) في القرآن الكريم من حيث تحديد نوع كان، والفاء، وموقعه الإعرابي، كما تسعى لمعرفة دلالاته من خلال التوجيه النحوي للقراءات المتباينة للمضارع (يكون)

منهج الدراسة: تقتضي طبيعة الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، بقصد وصف ما يتعلق بهذا التركيب من الناحية النحوية والدلالية، ثم تحليله بغية الوصول إلى نتائج واضحة المعالم.

الدراسات السابقة: لم يقف الباحث على دراسة بالعنوان نفسه: تعبير (كن فيكون) في القرآن الكريم

(دراسة نحوية دلالية)، لكن هناك دراسات قد تكون قريبة من هذه الدراسة؛ إذ إنها تناولت ما يتعلق بـ(كان) وبعض خصائها، ومن أبرزها: دراسة وداعة(كان بين النقص والتمام)(سبتمبر ٢٠٢١) و دراسته (كان التامة ودلالاتها في القرآن الكريم) (ديسمبر ٢٠٢١)، ودراسته (حذف نون مضارع كان ودلالته في القرآن الكريم) (٢٠٢٣)، وكلها أوراق بحثية منشورة في مجلات محكمة، وقد تناولت الدراسة الأولى التمييز بين كان الناقصة والتامة والأحكام المتعلقة بكلٍ، ومن أبرز نتائجها أن كان التامة قد تتعدى للمفعول بخلاف ما قال به النحاة أنها تكتفي بفاعلها، ويكثر مجيئها بعد: أينما، وإذا الشرطيتان، وأين، وفي السرد، وأن كان الناقصة بعد دخولها على الجملة الاسمية تضيف لها دلالة زمنية حسب استخدامها، وتلتقي مع هذه الدراسة في التفريق بين نوعي كان والتطبيق في القرآن الكريم.

أما الدراسة الثانية فقد تناولت كان التامة وما دلت عليه في القرآن الكريم، ومن أبرز نتائجها أن (كان) التامة في القرآن قد وردت بمعنى: وجد، وحدث، وحصل، كما أنها وردت في أسلوب: الشرط، والأمر، والنفي، كما وردت في بعض الجمل الظرفية، وتلتقي مع هذه الدراسة في تحديد تمام كان، ثم تطبيقها في القرآن الكريم. والدراسة الثانية تناولت التمييز بين كان الناقصة والتامة والأحكام المتعلقة بكلٍ، ومن أبرز نتائجها أن كان التامة قد تتعدى للمفعول بخلاف ما قال به النحاة أنها تكتفي بفاعلها، ويكثر مجيؤها بعد: أينما، وإذا الشرطيتان، وأين، وفي السرد، وأن كان الناقصة بعد دخولها على الجملة الاسمية تضيف لها دلالة زمنية حسب استخدامها، وتلتقي مع هذه الدراسة في التفريق بين نوعي كان والتطبيق في القرآن الكريم. والدراسة الثالث تحدثت عن أسباب حذف نون مضارع كان، وشروط هذه الحذف، وما دل عليه، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة الدلالة العامة لحذف النون هي التنبيه على الصغر والحقارة والإيجاز والاستغراق في النفي وتعميقه وتختلف دلالة حذفها باختلاف السياق القرآني، وقد ورد مضارع (كان) محذوف النون في كل صوره في القرآن الكريم؛ حيث ورد (تك) و(يك) سبع مرات، و(نك) مرتين، و(أك) مرة واحدة، وتلتقي مع هذه الدراسة في أنها تتناول مضارع كان، وما يتعلق ببعض دلالاته في القرآن الكريم.

محاور الدراسة: بناء على ما سبق ذكره، قسم الباحث هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث، هي:

المبحث الأول–التعريف بتعبير (كن فيكون) في القرآن الكريم.

المبحث الثاني–رفع (يكون) ودلالته.

المبحث الثالث–نصب (يكون) ودلالته.

تتصدرها مقدمة تشمل مشكلة الدراسة، وأهدافها، ومنهجها، والدراسات السابقة، ومحاور الدراسة، وقفوها خاتمة تتضمن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها.

المبحث الأول–التعريف بتعبير (كن فيكون) في القرآن الكريم:

ورد هذا التعبير في القرآن الكريم في ثماني آياتٍ، هي قوله تعالى:﴿ بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾(البقرة:١١٧) وقوله:﴿ قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ قَالَ كَذَلِكِ اللهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾(آل عمران:٤٧) وقوله:﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثِمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾(آل عمران:٥٩) وقوله:﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّوَرِ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ ﴾ (الأنعام:٧٣) وقوله: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ (النحل:٤٠) وقوله: ﴿ مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن

فَيَكُونُ ﴾ (مريم:٣٥)وقوله: ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (يس:٨٢) وقوله: ﴿ هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ فَإِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ (غافر:٦٨)

ويمكن أن نقف على خصائص هذا التعبير من خلال ما يأتي:

أولاً–وقوعه بعد الفعل (قضى) و(أرادَ): الذي بمعنى تمت إرادته، ومنه القضاء وهو إنفاذ المقدّر، أي: أراد تمام ما قدره ووقوعه حتى يكون معلوما للخلائق. (البقاعي،د.ت.ج٢،ص١٢٨) وإذا حكم أمرًا وحتمه؛ لأن الأصل في قضاء كل شيء أحكامه والفراغ منه.(الطبري،٢٠٠١،ج ٢، ص ٦٤٤) ومن قولهم للميت قُضي عليه؛ لأنه فرغ وانتهى من الدنيا.(العيلمي،٢٠٠٩،ج١، ص١٨٣) وهذا في أربعة مواضع، هي قوله سبحانه وتعالى:﴿ بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾(البقرة:١١٧) وقوله:﴿ قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ قَالَ كَذَلِكِ اللهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾(آل عمران:٤٧) وقوله: ﴿ مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ (مريم:٣٥) وقوله: ﴿هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ فَإِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ (غافر:٦٨)

عليه، فقوله (كن فيكون) هو واقع ومقضي ومقدّر، وهو كائن في حكم الله سبحانه وتعالى، وهو في حكم الإخبار لا غير. يقول الزمخشري: " وإنّما المعنى أنّ ما قضاه من الأمور وأراد كونه، فإنما يتكوّن ويدخل تحت الوجود من غير امتناع ولا توقف"(الزمخشري،١٤٠٧هـ، ج١، ص١٨١) وأما الفعل (أراد) فقد ورد في موضعين، هما: قوله تعالى:﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾(النحل:٤٠) وقوله:﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾(يس:٨٢)؛ وذلك بمعنى إرادته سبقت التكوين في علمه سبحانه وتعالى.

ثانيا–وقوعه بعد (إنّما) التي تفيد الحصر: وإتيانها بكسر همزة (إنّ) يوجب كونها للحصر.(السيوطي،١٩٧٤، ج١، ص١٧٠) وهذا في خمسة مواضع، هي قول الله جلّ وعلا:﴿ بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾(البقرة:١١٧) وقوله:﴿ قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ قَالَ كَذَلِكِ اللهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾(آل عمران:٤٧) وقوله: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ (النحل:٤٠) وقوله: ﴿ مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ (مريم:٣٥) وقوله: ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (يس:٨٢) وقوله:

﴿ هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ فَإِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾(غافر:٦٨)

والتقدير: إنّما قوله كائنٌ، فعبارة (كن فيكون) خبر للقول، أي قوله كن فيكون، هو كائن ومقضي؛ فليس معناه إنه قال له كن فيكون أي يحدث؛ وفائدة الحصر بـ(إنّما) هو إثبات القدرة المطلقة لله في القضاء في خلقه ونفيه عن غيره. يقول الهاشمي: " يكون القصر بإنّما مزية على العطف؛ لأنها تفيد الإثبات للشيء، والنفي عن غيره دفعة واحدة" (أحمد الهاشمي، د.ت، ص ١٦٩) والتقدير في الآيات ما يقول له إلّا كنْ، فيكون فيه نفي ما ليس (كن) قولا وفعلا. (بهاء الدين السبكي،٢٠٠٣، ج١، ص ٤١٨) فـ (كن فيكون) محصور في الأمر؛ يقول ابن عاشور: " وأفادت قصرًا هو قصر وقوع التكوين على صدور الأمر به، وهو قصر قلب لإبطال اعتقاد المشركين تعذّر إحياء الموتى" (ابن عاشور،١٩٨٤، ج١٤، ص١٥٦) عليه فهو إنشاء غير طلبي، ولا يستدعي مطلوبا يحدث وقت الطلب، فالمطلوب إذن حاصل وهو ما يسمى بـ (أمر التكوين) الذي جملته لفظ (كن) (الميداني،١٩٩٦، ج١، ص٢٢٤)، كما هو في الآيات الكريمات.

ثالثاً–وقوعه مقول القول: ومعنى القول هنا يحتمل القول الذي هو النطق والكلام، أو القول الذي ليست هو بكلام ولا نطق ولا ظن ولا اعتقاد، ولكن بمعنى القول الذي هو الحال والهيئة كما في قولك: امتلأ الإناء ماءً، وقال يكفي. فالإناء لا ينطق، ولكن حاله تحكي هيئته ولسان حاله، وهو الامتلاء؛ وذلك لأن المنتفي الذي غير كائن لا يخاطب بالقول ولا يؤمر به. (أبو علي الفارسي، ١٩٩٣، ج٢، ص٢٠٤) وهذا معناه إطلاق القول على ما شهد به لسان الحال. (ابن هشام الأنصاري،١٩٨٦ ص ١١١) وهو في كل المواضع الثمانية، وهذا يعني أن جملة (كن فيكون) برمّتها في محل نصب مفعول به، وقد تنوع فعل القول الذي ورد بعده (كن فيكون) كما يأتي:

المضارع يقول: أي إنّ الله عزّ وجل يقول لما هو مقضي كن وهو كائن، وهو في ستة مواضع هي قوله تعالى:﴿ بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾(البقرة:١١٧) وقوله:﴿ قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ قَالَ كَذَلِكِ اللّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾(آل عمران:٤٧) وقوله:﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّوَرِ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ ﴾ (الأنعام:٧٣) وقوله: ﴿ مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ (مريم:٣٥) وقوله: ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (يس:٨٢) وقوله: ﴿ هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ فَإِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ (غافر:٦٨) والمضارع (يقول) هنا دال على استمرارية التكوين بالموت والحياة، والهلاك والبعث، والإعمار والدمار...إلخ.

المضارع (نقول): وهو في موضع واحد هو قوله تعالى:﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾(النحل:٤٠) والفعل هنا دال على الاستمرار في التكوين وجاء بصيغة (نقول) إظهار لعظمة قدرته عزّ وجلّ ونجازة الكون، يقول النسفي: " وهذه عبارة عن سرعة الإيجاد يبين أن مرادًا لا يمتنع عليه، وأن وجوده عند إرادته غير متوقف" (النسفيّ، ١٩٩٨، ج٢، ص٢١٣)

الماضي (قال): وهو كذلك في موضع واحد هو قول الله عزّ وجلّ:﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثِمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾(آل عمران:٥٩) ففعل القول هنا جاء على صيغة الماضي؛ لأن حكم كون عيسى واقع لا محالة، فهو مخلوق في أقدار الله " فَيَكُونُ حكاية حال ماضية." (الزمخشري، ج ١، ص ٣٦٨)

رابعاً–نوع كان في (كن فيكون): الأمر والمضارع من (كان) في هذا التركيب تامان؛ لأنهما بمعنى: احدث فهو يحدث، يقول الزمخشري: " كُنْ فَيَكُونُ من كان التامة التي بمعنى الحدوث والوجود، أي: إذا أردنا وجود شيء فليس إلا أن نقول له: أحدث، فهو يحدث عقيب ذلك لا يتوقف)نفسه، ج ٢، ص ٥٠٦ (ف (كن) فعل أمر تام والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت، والفاء استئنافية، ويكون مضارع مرفوع، وفاعله مستتر تقديره: هو، وهما تامان في كل هذه المواضع. (وداعة، سبتمبر ٢٠٢١، ص٩٦)

خامساً–الفاء في (فيكون): هناك عدد من الآراء والخلافات في هذه الفاء؛ فهي قد تكون واقعة في جواب (كن)، أو عاطفة للفعل (يكون) على يقول. وقيل هي للاستئناف، وقيل سببية. (البقاعي، د.ت، ج٢، ٣٦٥–٣٦٦) وكل هذه الآراء يتضح تفصيلها في المبحثين التاليين؛ حيث يكون الحديث عن رفع (يكون) ونصبه، وهو ما ينبني على نوع هذه الفاء.

المبحث الثاني–رفع (يكون) ودلالته:

قرأ الجمهور المضارع (يكونُ) بالرفع في كل الآيات التي ورد فيها تركيب (كن فيكون) ما عدا ابن عامر والكسائي (ابن الجزري، د.ت، ج٢، ص٢٢٠، والواسطي،٢٠٠٤، ج٢، ص٤١٥) في بعض المواضع التي تذكر في موضعها من المبحث الثالث.

توجيه الرفع ودلالته: وُجّه رفع (يكونُ) على عدد من الأوجه، هي:

الرفع على الاستئناف: أي كن فهو يكون. (البقاعي، ج٢، ص١٣٠، ومحيسن، ١٩٨٤، ج٢، ص١٦٩) وهنا تكون جملة (يكون هو) في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو، وينسب هذا التوجيه لسيبويه، والزجّاج. (السمين الحلبي، د.ت، ج٢، ٨٧) ونص كلام سيبويه: " ولا يكون في هذا الباب إلّا الرفع، وسنبين لك ذلك. وذلك قوله: إنه عندنا فيحدثنا، وسوف آتيه فأحدثه ليس إلا، إن شئت رفعته على أن تشرك بينه وبين الأول، وإن شئت كان منقطعاً...ومثله: (كن فيكون) كأنه قال: إنّما أمرنا ذلك فيكون" (سيبويه، ١٩٨٨،

ج٣، ص٣٨-٣٩) ويعقب عليه السيرافي قائلا: " فصار (يكون) كلاما منفردا مستأنفا، ودخلت عليه الفاء؛ لأنه عطف جملة على جملة" (السيرافي، ٢٠٠٨، ج٣، ص٢٣٤) والذي يُفهم ممّا ذكر ما يأتي:

- إنّ سيبويه لا يجيز إلّا الرفع.
- لكنه عبر بالقطع بدلا من الاستئناف.
- الفاء يحتمل أن تكون استئنافية، ويحتمل أن تكون عاطفة لجملة على جملة كما ذكر السيرافي، والجملة المعطوفة هي: (هو يكون) والمعطوف عليها (أمرنا ذلك) كما ذكر سيبويه.

ولكن نقول إن الدلالة تدل على انقطاع الكلام، ثم استئناف كلام جديد، ونص كلام سيبويه يدل على ذلك، أمّا العطف بالفاء فلا نراه لأنه يفيد التعقيب، ولا تعقيب بين الجملتين. ودلالة (كن فيكون) حال الاستئناف هو كائن لا محالة (العيلمي، ج١، ص١٨٤) أي: إذا قال (كن) فهو أصلا كائن في علمه، أو فهو يكون في الحال، (ابن العثيمين، ١٤٢٥هـ، ج١، ص٢٧٥) وهذا يتماشى مع قول الشعراويّ: " لأن الكاف والنون لهما زمن، وما يشاؤه الله سبحانه لا يحتاج منه على زمن، والمراد من الأمر (كن) أن الشيء يوجد قبل كلمة (كن) لأن كل موجود إنّما يتحقق ويبرز بإرادة الله تعالى"(الشعراوي، ١٩٩٧، ج١٠، ص١٤٧)

الرفع على العطف: والعطف هنا فيه خلاف فمنهم من يرى أن معطوف على المضارع (يقول) (البقاعي، ج٢، ص١٢٩) أي: يقول فيكون، أو على (كن) (السمين الحلبي، ج٢، ص٨٧) أي أن الفاء تكون للتعقيب، ويمكن تفصيل ذلك فيما يأتي:

أولاً-العطف على يقول وقال: وذلك على تقدير يقول فيكون، أو يقول فهو يكون، وكأنه قال للخلق: موتوا فيموتون، وانتشروا فينتشرون، وهذا قول الزجّاج. (الزجّاج، ١٩٨٨، ج٢، ص٢٦٤) وردّ هذا أبو عليّ الفارسيّ؛ إذ إن المضارع لا يعطف على الماضي في رأيه وذلك في قوله (قال كن فيكون) إذ يقول: " لا يستقيم هذا المذهب فيه؛ لأن قال ماضٍ، وفيكون مضارع فلا يحسن عطفه عليه لاختلافهما" (أبو علي الفارسيّ،١٩٩٣، ج٢، ص٢٠٧) ولكن يمكن الرد عليه بأنّ المقصود قال فكان. ودلالة (كن فيكون) في هذه الحالة: كن فكان إذ إن الأمر (كن) معناه الإخبار، و الإيذان بسرعة التكوين على سبيل التمثيل. (البقاعي، ج٢، ص١٣١) وذلك لأن الفاء تفيد التعقيب وعدم التراخي إذا أخذنا بالعطف، أو الاتحاد في الزمن إن كانت للاستئناف.

العطف على (كن): هو مذهب أبي علي الفارسي، والتقدير: كن فكان؛ لأن (كن) وإن كان على صيغة الأمر فمعناه الخبر، أي: يكون. (أبو علي الفارسي، ج٢، ص٢٠٨) و(كن) هنا كقولهم: (أسمع بهم): أي ما أسمعهم، والتقدير: يقول له يكون فيكون، ولا يجوز

حمله على جواب الأمر؛ لأنهما كالشرط وجوابه. (بيان الحق، ١٩٩٨، ج١، ص١٣٢) ويردّ هذا التأويل ما نقله الواحدي عن الفراء والكسائي أن الرفع يكون إمّا على العطف على (يقول) أو على الاستئناف فقط. (الواحديّ، ١٤٣٠هـ، ج٣، ص٢٧١)، والدلالة حال العطف على (كن) التي على (يكون) فيكون بتكوينه، أي: بإحداثه، بل لا يكون حدوثه ووجوده بغير هذا التوجيه. (أبو علي الفارسي، ج٢، ص٢٠٨)، ويرجح الباحث أن الرفع كان للاستئناف؛ وذلك لما يأتي:

أولًا–التركيب يتضمن جملتين (كن أنت) و(يكون هو) فإن كان هناك عطف فمن باب أولى أن يكون من عطف الجمل، لا عطف فعل من جملة على فعل من جملة أخرى كما تقتضي ذلك قواعد النظام النحوي للعربية.

ثانيا–العطف على (يقول) أو (كن) يقتضي التعقيب مع السرعة؛ لأن العطف بالفاء، وهذا يتناقض مع سرعة التكوّن من لدن الخلائق؛ لأن هذا حاصل في علمه قبل قوله.

ثالثا–ما ذهب إليه عدد من المفسرين من أن القول هنا إخبار بما كان في علمه ومنهم–على سبيل المثال– الأخفش الذي يرى أن العطف يقتضي النصب بخلاف الرفع الذي يقتضي ابتداء الكلام، أي كن فهو يكون، (الأخفش، ١٩٩٠، ج٢، ص١٥٢) و الزجاج: " فالمعنى ليس أنّك قلت فكان الكلام؛ إنّما المعنى أنه كان ما دلّ عليه القول" (الزجّاج، ج٢، ص٢٦٤) وقول ابن أبي الزمنين: " قوله: (كن فيكون) أي: فهو يكون" (ابن أبي الزمنين، ٢٠٠٢، ج١، ص١٧٣) وهذا عين الاستئناف، ومن المتأخرين الشعراوي إذ يقول: " والمراد من الأمر (كن) هنا أنّ الشيء يوجد قبل كلمة (كن)؛ لأن كل موجود إنّما يتحقق ويبرز بإرادة الله تعالى" (الشعراوي، ، ج ١٠، ص ١٤٦) وعلى ذلك فإن كان الأمر كائنا في الأزل ف(يكون) إخبار عنه وهذا يقتضي الاستئناف.

عليه، تكون الدلالة العامة لتركيب (كن فيكون) حال الرفع أنّ الله تعالى يخبرنا عن أي أمر أراده فهو كائن في عمله، وليس الدلالة: توقف الكون على الأمر منه (كن) ثم يتكوّن ويحدث، والسياق الذي ورد فيه التركيب سياق يقتضي الإيجاز في الكلام للتعبير عن مطلق إرادته عز وجلّ، يقول الشعراوي: " و(كن فيكون) عبارة طويلة بعض الشيء عند وقوع المطلوب، ولكن لا توجد عبارة أقصر منها عند البشر؛ لأن الكاف والنون لهما زمن، وما يشاؤه الله سبحانه لا يحتاج منه إلى زمن" (نفسه، الصفحة نفسها) وقول الهرري: " وقوله (كن) تمثيل لسهولة حصول المقدورات بحسب تعلّق مشيئته تعالى، وتصوير لسرعة حدوثها من غير توقّف...والتكوين من أسرار الألوهية عبّر عنها بما يقربها من الفهم" (الهرريّ، ٢٠٠١، ج٢، ص٢٤١)

وهذه الدلالة مقبولة–إلى حدٍ كبير–ذلك لأن التكوين غير مرتبط بالإيجاد والخلق، والقرآن ذاته يثبت ذلك في عدد من الآيات، ومنها قول الله تعالى:﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾(البقرة: ٦٥) وقال:﴿ قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴾(الأنبياء: ٩٦) فالذين مسخوا قردة كانوا مخلوقين موجودين، وكذلك النار كانت مخلوقة موجودة.

المبحث الثالث–نصب (يكون) ودلالته:

قرأ به ابن عامر في ستة مواضع، هي: البقرة، وآل عمران، والنحل، ومريم، ويس، وغافر، وقرأ الكسائي بالنصب في كلٍ من النحل ويس. (ابن الجزري، ج٢، ص٢٢٠، والواسطي، ج٢، ص ٤١٥) توجيه النصب ودلالته: وُجّه النصب كما يأتي: (ابن زنجلة، د.ت، ص ٣٩١)

العطف على (أن يقول): وذلك على تقدير: أن يقول فيكونَ، ويجعله النحاس معطوفا على (يقول) المنصوب؛ إذ يقول: " إنّما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكونَ بالنصب عطفا على يقول" (أبو جعفر النّحاس، ١٤٢١هـ، ج٣، ص ٢٧٦) النصب على جواب (كن): أي من قرأ بالنصب فهو على جواب الأمر من (كان) بالفاء، مثل: زرني فأزورَك، أي: أن الفاء تكون سببية، والنصب يكون بأن مضمرة.

التعليق على قراءة النصب: يقول السمين الحلبي: " وأمَّا ما انفرَدَ به ابنُ عامر في هذه المواضع الأربعة فقد اضطرب كلامُ الناس فيها، وهي لعمري تحتاج إلى فضل نظر وتأمّل؛ ولذلك تجرَّأ بعض الناس على هذا الإمام الكبيرِ" (السمين الحلبي، ج٢، ص ٨٨–٨٩)

من قول السمين الحلبي نستشف ما يأتي:

- الاختلاف في التوجيه، والقبول والرد لهذه القراءة.
- قبوله لها، ويتضح ذلك من قوله إن البعض تجرأ على ابن عامر، ولقبه بـ (الإمام الكبير)، أي في القراءات توضيحًا لعمله ودايته بما يقرأ به.
- إنّ من تجرأ عليه كان ينبغي له إنعام النظر والتأمل، وهذا ظاهر من قوله: " وهي لعمري تحتاج إلى فضل نظر وتأمل"

أمّا الاختلاف في التوجيه فقد تُنوول بإيجاز، وأما ما بقي فيُتناولُ فيما يأتي:

أولا–الطعن في قراءة النصب: طُعن في قراءة النصب طعنا صريحا، ومن أمثلة ذلك قول الأزهري: " وهذا عند القراء ضعيف، والقراءة بالرفع هو المختار"(الأزهري، ١٩٩١، ج١، ص١٧٣) ونقل ابن مجاهد عن أبي بكر أنه وهم، وأن أيوب كان يقرأ بالنصب فاستدرك، ورجع يقرأ بالرفع. (ابن مجاهد، ١٤٠٠هـ، ص٢٠٧)

لكن يمكن القول إنها قراءة سبعية ثابتة السند عن الرسول (صلى الله عليه وسلم)، ثم إنّ ما جعلهم يطعنون فيها له وجه في العربية، ودلالة تنبني عليه.

ثانياً–إنعام النظر والتأمّل: وهذا يظهر من خلال الوقوف على التركيب ودلالته حال النصب، وهذا–حسب ما نرى–يظهر من خلال الآتي:

- نصب ابن عامر لـ(يكون) لاقترانه بالفاء، ووقوعه بعد الطلب، وهذا من ناحية التركيب مقبول، وهذا سائد بين النحاة، وهو جائز كما ذكر المبرّد. (المبرّد، د.ت، ج٢، ص١٤) ومن أبرز الشواهد التي تسند هذا قول القائل: (أبو النجم العجليّ، ٢٠٠٦، ص ١٢٣)

  يا ناقُ سيري عنقًا فسيحًا** إلى سليمانَ فنستريحا

حيث نصب المضارع (نستريح) بعد الفاء، ووقوعه بعد الطلب (سيري).

- دلالة (يكون) حال النصب أنّ الشيء أمره الله بالكون، مع كونه كائنًا في علمه إلّا أن الخلائق لا تعلم هذا الكون إلا في المستقبل، أي هو إخبار لا غير، كأن تكون أعددت جائزة لابنك، ثم تقول له: اجتهد سأعطيكَ جائزة؛ فهو لا يعلم بها إلا حال إخبارهِ.

وهذا يتماشى مع التوجيهين فالعطف على (يقول) ووقوعه جواب (كن) والفاء سببية، ويدعم ذلك ما ذهب إليه السمين الحلبيّ من (أَنْ) الناصبةَ قد تُضْمر بعد الحَصْر بإنما جوازا عند ابن مالك الذي حكاه عن بعض الكوفيين الذين استندوا إلى قول العرب: " إنما هي ضربةٌ من الأسدِ فَتَحْطِم ظهرَه " بنصبِ (تَحْطِمَ) وبناء عليه يحمل النصب في قراءة ابن عامر.(السمين الحلبي، ج٢، ص٩٠–٩١) ويدعم ذلك تفسير ابن عاشور؛ إذ يرى أنه قَوْلٌ في المُسْتَقْبَلٌ أي (يكون)، والمعني بها الْخَلْقُ الثَّانِي في مقابل الخلق الْأَوَّلِ؛ وَلِذَلِكَ جيء بِـ(يَوْمَ) إشارةً إِلَى أَنَّهُ تَكْوِينٌ ثان مُقَدَّرٌ لَهُ زمن محدد في علم الله تعالى.(ابن عاشور، ج٧، ص٣٠٨)

عليه، فـ(كن) دلالته ليس الأمر؛ وإنّما الخبر، وهذا ما وضحه محيسن من أنّ النصب ليس بـ(أنْ) مضمرة، والمعنى المراد (فإنما يقول له كن فيكون فهو يكون) وأن (يكون) ليس جوابا لـ(كن)؛ لأن الجواب بالفاء مضارع به الشرط، وإلى معناه يؤول في التقدير، فإذا قلت: اذهب فأكرمك، فمعناه: إن تذهب فأكرمك.ولا يجوز أن تقول: اذهب فتذهب؛ لأن المعنى يصير: إن تذهب تذهب، وهذا لا يفيد أي معنى. ومثله تماما (كن فيكون) يؤول معناه إذا جعلت فيكون جوابا، أن تقول له: أن يكون فيكون. (محيسن، ١٩٩٧، ج٢، ص٥٢)

خاتمة: في ختام هذه الدراسة عن تعبير (كن فيكون) في القرآن الكريم من حيث النحو والدلالة، سيتم ذكر أبرز النتائج التي تمّ التوصل إليها، وهي:

- ورد هذا التعبير في ثماني آيات كريمات من القرآن الكريم في: سورة البقرة مرة، ومرتان في آل عمران، والأنعام، والنحل، ومريم، ويس، وغافر.
- كان الواردة في هذا التعبير تامة سواء بصيغة الأمر أم المضارع.
- من أبرز سمات هذا التعبير تصدره بالفعل قضى، وهذا يحتم دلالة الكون مقضي قبل القول؛ وذلك في أربعة مواضع، ووقوعه مقولا للقول، ثم حصره بإنما؛ وذلك في خمسة مواضع
- تركيب (كن فيكون) في محل نصب مفعول به في كل المواضع التي ورد فيها؛ ذلك لأنه مقول القول.
- توجيه قراءة الرفع لـ(ليكون) بناء على تحديد نوع الفاء؛إذ ذهب البعض إلى أنها عاطفة، والبعض أنها استئنافية، والراجح أنها استئنافية.
- الدلالة العامة لتركيب (كن فيكون) حال الرفع إن الله تعالى يخبرنا عن أي أمر أراده فهو كائن في عمله، وليس الدلالة: توقف الكون على الأمر منه (كن) ثم يتكوّن ويحدث.
- توجيه قراءة النصب على (أن يقول) أو جواب (كن) وله وجه في العربية، وكما يقويها اتصال السند.
- دلالة (يكون) حال النصب أنّ الشيء أمره الله بالكون، مع كونه كائن في علمه إلّا أن الخلائق لا تعلم هذا الكون إلا في المستقبل، أي إخبار لا غير.
- السياق الذي ورد فيه التركيب سياق يقتضي الإيجاز في الكلام للتعبير عن مطلق إرادته؛ لذلك كان في أخصر عبارة (كن فيكون).

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١. الأخفش، سعيد بن مسعدة البلخي(١٩٩٠)، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١.
٢. الأزهري؛ محمد بن أحمد (١٩٩١)، معاني القراءات، ط١، مركز البحوث، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
٣. البقاعي، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط (د.ت)، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، د.ط، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
٤. بهاء الدين السبكي؛ أحمد بن علي بن عبد الكافي (٢٠٠٣)، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١، المكتبة العصرية، بيروت.

٥. بيان الحق؛ محمود بن أبي الحسن علي بن الحسين النيسابوريّ (١٩٩٨)، باهر البرهان في بيان معاني مشكلات القرآن، تحقيق: سعاد بنت صالح سعيد بابقي، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
٦. ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف (د.ت)، النشر في القراءات العشر، تحقيق: محمد علي الضباع، د.ط، المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة.
٧. أبو جعفر النحاس؛ أحمد بن محمد بن إسماعيل (١٤٢١هـ)، إعراب القرآن، تحقيق: محمد علي إبراهيم، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
٨. الزجاج، إبراهيم بن السّري بن سهل، معاني القرآن وإعرابه، (١٩٨٨) تحقيق: عبد الجليل عبده شلبيّ، ط١، عالم الكتب، بيروت، ط١.
٩. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد (١٤٠٧هـ)، الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت.
١٠. ابن أبي الزمين؛ أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى المريّ (٢٠٠٢)، تفسير القرآن العزيز، تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، ومحمد بن مصطفى الكنز، ط١، دار الفاروق، القاهرة.
١١. ابن زنجلة؛ عبد الرحمن بن محمد أبو زرعة (د.ت)، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغانيّ، د.ط، دار الرسالة، بيروت.
١٢. السمين الحلبي؛ أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (د.ت)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، د.ط، دار القلم، دمشق.
١٣. سيبويه؛ أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر (١٩٨٨)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة.
١٤. السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (٢٠٠٨)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن المهدليّ، ط١، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٥. السيوطي؛ جلال الدين عبد الرحمن بن أبو بكر (١٩٧٤)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، د.ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
١٦. الشعراوي، محمد متولي الشعراوي (١٩٩٧)، تفسير الشعراوي: الخواطر، د.ط، مطابع أخبار اليوم، القاهرة.
١٧. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (٢٠٠١)، تفسير الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن، ط١، دار هجر، مصر.
١٨. ابن العثيمين؛ محمد بن صالح العثيمين (١٤٢٥هـ)، تفسير القرآن الكريم، ط٣، دار بن الجوزيّ، الدمام، المملكة العربية السعودية.
١٩. ابن عاشور؛ محمد الطاهر بن محمد (١٩٨٤)، التحرير والتنوير، د.ط، الدار التونسية، تونس.
٢٠. عضيمة، محمد عبد الخالق عضيمة، (د.ت)، دراسات لأسلوب القرآن، (د.ط)، دار الحديث، القاهرة.
٢١. أبو علي الفارسي؛ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (١٩٩٣)، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، ط٢، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت.
٢٢. العيلمي، مجير الدين بن محمد العليمي المقدسي (٢٠٠٩)، فتح الرحمن في تفسير القرآن، تحقيق: نور الدين طالب، ط١، دار النوادر، بيروت.

٢٣. الفارضي؛ شمس الدين محمد الفارضي، (٢٠١٨) شرح الفارضي على ألفية ابن مالك، تحقيق: أبو الكميت محمد مصطفى الخطيب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٤. ابن مجاهد؛ أحمد بن موسى بن العبّاس (١٤٠٠هـ)، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، مصر.
٢٥. محسين، محمد سالم، (١٩٨٤)، القراءات وأثرها في علوم العربية، ط١، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
٢٦. الميداني، عبد الرحمن حبنكة الميداني(١٩٩٦)، البلاغة العربية، ط١، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت.
٢٧. أبو النجم العجلي، الفضل بن قدامة، (٢٠٠٦)، ديوان أبي النجم العجلي، جمع وتحقيق: محمد عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
٢٨. النسفيّ؛ أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود (١٩٩٨)، تفسير النسفي: مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تحقيق: يوسف علي بديوي، ط١، دار الكلم الطيب، بيروت.
٢٩. الهاشمي؛ أحمد بن إبراهيم بن مصطفى (د.ت)، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ضبط وتدقيق: يوسف الصميلي، د.ط، المكتبة العصرية، بيروت.
٣٠. وابن هشام الأنصاريّ؛ جمال الدين عبد الله بن يوسف (١٩٨٦)، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت.
٣١. الهرري؛ محمد الأمين بن عبد الله (٢٠٠١)، تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، ط١، دار طوق النجاة، بيروت.
٣٢. الواحدي؛ أبو الحسن بن أحمد بن علي (١٤٣٠هـ)، التفسير البسيط، ط١، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.
٣٣. الواسطي، أبو محمد عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه (٢٠٠٤)، الكنز في القراءات العشر، تحقيق: خالد المشهداني، ط١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
٣٤. ابن هشام الأنصاريّ؛ جمال الدين عبد الله بن يوسف (١٩٨٦)، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت.
٣٥. المجلات والدوريات المحكمة:
٣٦. وداعة، مرتضى فرح علي (سبتمبر ٢٠٢١)، كان بين النقص والتمام، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة نواكشوط، العدد ٥٢.
٣٧. وداعة، مرتضى فرح علي (ديسمبر، ٢٠٢١) كان التامة ودلالتها في القرآن الكريم، مجلة الثقافة، جامعة أزلان شاه، ماليزيا، العدد١١، مج٢-٩٦.
٣٨. وداعة، مرتضى فرح علي، (مارس ٢٠٢٣) حذف نون مضارع كان ودلالاته في القرآن الكريم، مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، العدد ٨٠.